



الميثاق الثاني

نشاط "العقار الصناعي"

127
مليون دولار

يهدف نشاط "العقار الصناعي"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 127 مليون دولار، إلى بلورة مقاربة جديدة في مجال برمجة وتطوير وإعادة تأهيل وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية، قائمة على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية. ويتمحور هذا النشاط، الذي يتم تنفيذه بتعاون وثيق مع القطاع المكلف بالصناعة، حول ثلاثة مكونات:

تقديم الدعم التقني للأطراف المعنية في مجال تطوير وتدبير المناطق الصناعية. مركز الخبرة لتطوير العقار الصناعي، المحدث على مستوى وكالة حساب تحوّل الألفية-المغرب، مدعو لتقديم الدعم التقني للأطراف المعنية، خاصة الوزارة المكلفة بالصناعة، قصد بلورة وتنزيل نموذج جديد لبرمجة وتطوير وتدبير المناطق الصناعية. ويشمل هذا الدعم خاصة وضع إطار قانوني يتعلق بالمناطق الصناعية، وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة في مجال برمجة وتطوير وتدبير المناطق الصناعية، فضلا عن تحديد ونشر الممارسات الفضلى في هذا المجال.



بلورة نموذج جديد لتطوير المجمعات الصناعية المستدامة وتأهيل مناطق صناعية قائمة، يركز على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية. وسيتم تنزيل هذا النموذج، في مرحلة تجريبية، على مستوى ثلاثة مواقع تتواجد بجهة الدار البيضاء-سطات. وهكذا، سيتم إعادة تأهيل وتوسعة منطقتين صناعيتين ببوزنيقة وحد السوالم، كما سيتم إحداث منطقة صناعية بساحل لخياطة، وذلك وفق النموذج الجديد. وقد تم اختيار المواقع التي ستحتضن هذه المناطق الصناعية بناء على مجموعة من المعايير، من أهمها الطلب، والأثر الاقتصادي، والجدوى المالية، والمساحة الممكنة تعبئتها، وانتقاء مخاطر كبرى.



إنشاء صندوق للمناطق الصناعية المستدامة، يهدف دعم المبادرات الخاصة أو العمومية التي ترمي إلى تحسين حكامه واستدامة المناطق الصناعية القائمة أو المستحدثة. وسيتمكن هذا الصندوق من تعزيز العرض من الأراضي الصناعية التي تستجيب لحاجيات المقاولات، خاصة من حيث الموقع، وجودة البنيات التحتية، وتوفير خدمات المواكبة، واعتماد أسعار تنافسية، ليساهم بذلك في الرفع من الاستثمارات الخاصة وفرص الشغل المحدثه وفي تحسين إنتاجية المقاولات في المناطق الصناعية المعنية ونجاحها البيئية والاجتماعية. ويبلغ الغلاف المالي الذي رصد لهذا الصندوق، المحدث بالتعاون مع الحكومة، 30 مليون دولار.

